

الحمد لله

حالجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع144دد

تاريخ القرار: 14 ماي 2015

1444  
تسلمت هذا قرار  
لديبلغ شركة أورندونوم  
وشركة



## قرار

بتاريخ 14 ماي 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع144دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 1053 - ضفاف البحيرة - تونس

### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 07 ماي 2015 والمتضمن طلبها إلزام "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "قالهم اسكتو" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه مع جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالنفذ العاجل.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 7 ماي 2015 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد "أورنج تونس" سجلت، بدفاتها تحت عد 183 دد طلبت بموجبها الإذن باتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض التجاري "قالهم أسكتو" وسحب جميع اللافتات والوسائط الإشهارية المتعلقة به و تطبيق أحكام الفصل 74 مطة عدد 3 جديدة من مجلة الاتصالات على شركة "أورنج تونس" مع الإذن بالنفذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من إقدام شركة "أورنج تونس" على تسويق عرض تجاري تحت تسمية "قالهم أسكتو" يخول للمشاركين فيه مضاعفة أرصدهم بين 5 مرات ( إذا كانت قيمة الشحن أقل من 5 دینارات) و 15 مرة إذا ما تساوت أو تجاوزت قيمة المبلغ المشحون 5 دینارات، بتعريفه تفاضلية تصل إلى حد 23 مليم للدقيقة الواحدة إبتداء من 5 د شحن، مشككة في حصول العرض المذكور على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات وفق ما اقتضته أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014، باعتبار تضمنه لامتيازات وتعريفات مفرطة الانخفاض، مخالفة بذلك الشروط التي درجت الهيئة على تعليق موافقتها عليها والتي تهدف بالأساس إلى حماية المستهلك من عمليات الإشهار الكاذب، وضمان المنافسة المشروعة من خلال عدم المساس بمصالح بقية المشغلين، لاسيما بتجاهلها مبادئ الصدق والشفافية والوضوح في الومضات والمعلقات الإشهارية المتعلقة بالعرض المتظلم منه وذلك بالتسويق إلى أن الدقيقة الي ب 340 مليم توصل حتى 23 مليم ابتداء من 5 د شحن، مما ألحق بها أضرار يصعب تداركها، وانتهت إلى طلب إلزام "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "قالهم اسكتو" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه مع جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية مع الإذن بالنفذ العاجل.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ عاطف بالحاج عمر بتاريخ 23 أفريل 2015 تحت عد 5197 دد تضمن معاينة العرض التجاري "قالهم اسكتو"

أسكتو" بالموقع الرسمي لشركة "أورنج تونس" على شبكة الانترنت وتم إرفاق المحضر بوثيقة إشهارية للعرض المذكور.

## الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي بالإذن باتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لإيقاف العرض المشتكى منه وسحب مختلف الوسائط الإشهارية المتعلقة به، إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "أورنج تونس" كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظم للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026-د-المشار إليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه لمدة شهرين بموجب قرار الهيئة عدد 81 المؤرخ في 17 أفريل 2015 وذلك شرط احترام مبادئ شفافية الأسعار وإشهار الخصائص التعريفية للعرض طبقا لما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة وشرط الإعلان بجميع الوسائط الإشهارية المعتمدة عن نظام الفوترة في الرصيد الأصلي والرصيد بعد الشحن ونشر التعريفية الواجبة وقيمة التحفيزات ومدة صلوحيتها.

وحيث ثبت من محضر المعاينة سند الدعوى أن الشركة المطلوبة خالفت شروط إشهار العرض التجاري المتظلم منه من خلال الإشارة بموقعها الرسمي بشبكة الانترنت أن تعريفه الدقيقة في عرض "قالهم أسكتو" تصل إلى 23 مليما ابتداء من 5 دينار شحن أو أكثر صالحة نحو كل المشغلين والحال أن تلك التعريف لم ترد ضمن الخصائص التعريفية المصادق عليها من طرف الهيئة بموجب القرار عدد 81-د الصادر بتاريخ 17 أفريل 2015 فضلا أن هذه التعريف غير صحيحة ولا تتحقق إلا عند استهلاك كامل الرصيد خلال أجل صلوحيته علاوة على عدم ذكرها نظام الفوترة المنطبق على الرصيد الأصلي وعلى امتياز مضاعفة الرصيد .

وحيث يتضح مما سبق أن العرض التجاري المتظلم منه حظي بموافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه، واقتصرت المخالفة المتعلقة به على طريقة إشهاره.

وحيث أن في تعمد "أورنج تونس" اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة للتراتب في ترويج العرض المتظلم منه انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يرتب للعارضه أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته تلك.

حيث ولئن سبق لرئيس الهيئة أن أصدر بناء على مطلب من "اتصالات تونس" قرارا في التدابير الوقائية تحت عدد 142 بتاريخ 11 ماي 2015 يقضي بإلزام شركة "أورنج تونس" بسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة بنفس العرض التجاري المتظلم منه الآن ورفض مطلب إيقاف تسويقه وذلك بعد أن



تبيّن أن هذا العرض حظي بموافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه، واقتصرت المخالفة المتعلقة به على طريقة إشهاره، فإنه لا شيء يمنع من الاستجابة مجدداً لمطلب "أوريديو تونس" الرامي إلى سحب المعلقات الإشهارية للعرض المتظلم منه ورفض ما زاد على ذلك لنفس الأسباب السابق ذكرها.

### ولهذه الأسباب

وعملاً بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "أورنج تونس" بسحب جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة بالعرض التجاري المتظلم منه المسمى "قالهم أسكتو" وذلك إلى حين البتّ في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت ع183دد ورفض المطلب فيما زاد على ذلك.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

